العلاقـات التركيـة الافريقيـة المعاصـرة: الفـرص والتحديـات

Turkish–African Relations: Opportunities and Challenges

م.م. مصطفـى عبدالكريـم مجيـد*

Asst. Lecturer. Mustafa Abdel Kareem Majeed

الملخص:

تكتسب القارة الافريقية اهمية كبرى لدى السياسة الخارجية التركية، والتي تسعى الى تمديد نفوذها واستعادة مجدها القديم. فالقارة السمراء ما تزال حتى الان قارة بكراً بالرغم من سنوات الاستعمار الطويلة، من حيث المصادر الطبيعية والمعادن ومصادر المياه والارض القابلة للزراعة، وكذلك من حيث النفوذ والهيمنة والتوسع، اذ ان القارة تتكون من عدة دول فقيرة ومهمشة، استغلتها القوى الامبراطورية في السابق. ولتركيا حضور بارز تاريخياً في اهم دول القارة السمراء من الناحية الاستراتيجية، اذ سيطرت الخلافة العثمانية على دول الشمال فضلا عن دول القرن الافريقي.

ولا يخفى على المتابعين الدور الجديد الذي تريد ان تمارسه تركيا في العلاقات الدولية في عالم اليوم بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، فضلا عن امتداد نفوذها الى المناطق الغنية بالثروات من العالم، مثل القارة الافريقية التي تتمتع بكثير من المصادر الطبيعية غير المستغلة. فمشكلات تقسيم المياه بين دول حوض النيل او القرصنة في القرن الافريقي او النزعات العرقية في دول جنوب الصحراء كلها تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على استقرار الشرق الاوسط الذي تنتمي اليه تركيا.

الكلمات المفتاحية : افريقيا – تركيا – شمال افريقيا –

Abstract

The African continent is gaining great importance in Turkish external politics , which is seeking to extend its influence and restore the ancient glory .The brown continent is still an ancient continent until now despite the long years of colonialism, in terms of natural resources, minerals, water sources, and earth

* جامعـــة الفراهيـــدي mstafa_karem @yahoo.com، موبايل/ 07906662383

the midwife for cultivation , as well as in terms of influence, dominance and expansion, as the continent consists of several poor and marginalized countries exploited by the imperial powers in the past Turkey has historically been a prominent presence in the most important countries of the continent strategically ,as the Ottoman caliphate controlled the countries of the North as well as the countries of the horn of Africa. It is well known to observers that the new role that Turkey wants to play in international relations in today's world after its arrival Justice and development party to power, as well as the extension of its influence to areas rich in wealth of the world, such as the African continent, which has much of the untapped sources of nature .The problems of dividing water between the Nile Basin countries, piracy in the Horn of Africa, or ethnic tendencies in sub-Saharan countries all affect, directly or indirectly, the stability of the Middle East to which Turkey belongs.

المقدمـة

يعتقد البعض من المتابعين للشأن الافريقي ان صانع القرار التركي بأفريقيا جاء في وقت متأخر وانه ليس وليد السنوات الماضية التي مثلت في وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002. وان هذا الاهتمام ليس جديداً ولكن الامر المهم هو الاهتمام المكثف بالشأن الافريقي، فضلاً عن وصول رجب طيب اردوغان وحزبه الى السلطة وهو ما تجلى في انعقاد المؤتمر الاول للقمة التركية – الافريقية في اسطنبول خلال شهر اب عام 2008. ومن الجدير بالذكر ان نؤكد ان اول افتتاح سفارة تركية في افريقيا كان عام 1926 اي بعد اعلان الجمهورية التركية عام 1924 اي بعد سنتين فقط.

بدأت تركيا استراتيجيتها الجديدة نحو القارة السمراء قبل نحو عقدين من الزمن وتحديداً عام 1998. اذ توجهت رؤية صانع القرار في تركيا باعتبار ان افريقيا تحتل مكانة استراتيجية للدولة التركية المحورية، وتوظف تركيا وجودها الدبلوماسي في القارة الافريقية لدعم تغلغلها الناعم بوصفها شريكا في القارة. وقد شهدت السنوات الثمانية الاخيرة نشاطاً تركياً مكثفاً، ووفقاً لوزارة الخارجية التركية بلغ عدد السفارات التركية في افريقيا (40) سفارة عام 2018. فضلاً عن اربع قنصليات عامة، كما تم افتتاح (27) سفارة جديدة

بعد عام 2009، (19) سفارة منها في دول جنوب الساحل والصحراء، بينها كان عدد السفرات التركية في افريقيا حتى عام 2009 (12) سفارة فقط، كما ان في عام 2002 لم يكن لتركيا الا سبع سفارات فقط في كل افريقيا.

كما اطلقت تركيا " خطة افريقيا " عام 2005 لتكون منطلقاً استراتيجياً للتوجه التركي الاقتصادي نحو القارة، اعقبتُ قمة تركيا – افريقيا بمشاركة (49) دولة افريقية توجهت بتعزيز تلك العلاقات بتسمية تركيا " شريكاً استراتيجياً " واسفرت تلك القمم التركية – الافريقية عن وثيقتين مهمتين وهما " اعلان تركيا للتعاون التركي الافريقي : التعاون والتضامن من اجل مستقبل مشترك" و " اطار التعاون للشراكة التركية الافريقية " كما اصبحت تركيا عضواً في بنك التنمية الافريقي عام 2008، فضلاً عن تركيز تركيا في مجال البنية التحتية وذلك لاعتبارها احدى العناصر القليلة في مجال المساعدات الخارجية التي يمكن ان يكون لها تأثير دائم ومستقر.

وتقدم تركيا دعماً لموازنة الاتحاد الافريقي كل عام بقيمة مليون دولار وتقدر قيمة الاستثمارات التركية في القارة نحو (6) مليارات دولار، وتعمل تركيا على زيادة حجم تبادلها الخارجي مع افريقيا الى (5) اضعاف بحلول عام 2023 ليتجاوز الـ (100) مليار دولار سنوياً، كما زادت حجم الصادرات التركية الى افريقيا من (1.7) مليار دولار امريكي عام 2002 الى (14.1) مليار دولار عام 2013، فضلا عن ذلك تعد تركيا ثالث اكبر مانح للمساعدات في القارة الافريقية بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بأجمالي بلغت حوالي (800) مليون دولار امريكي في عام 2012.

اهمية البحث: تتمثل في التقرب اكثر من الواقع التركي الجديد منذ عام 2002، والاستفادة من نتائج البحث في فهم اعمق للأحداث والتطورات داخل البلد الذي يعد ضمن ابرز النماذج الجاذبة للبحث نظراً لتحسن تركيا بعد عام 2002 سياسياً ودبلوماسياً وكذلك تقدمها اقتصادياً اذ وصلت للمرتبة السادسة عشر ضمن ترتيب اقوى اقتصادات في العالم، فضلا عن ذلك وجود الية حكومية لتفعيل العلاقات التركية الافريقية وصولاً الى مفهوم الشراكة الاستراتيجية.

اشكالية البحث: – شهدت العلاقات التركية الافريقية حركة سياسية ودبلوماسية كبيرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا الى السلطة عام 2002، حيث تبنت الحكومة منذ ذلك التاريخ سياسة انفتاحيه على العالم الخارجي، لذا ستسعى الدراسة الى بحث موضوع العلاقات التركية الافريقية الجديدة من خلال

طرح الإشكالية البحثية (الى اي مدى ساهمت الابعاد والاليات والدوافع المنتهجة من قبل الحكومة التركية في تحقيق اهدافها نحو تطوير واقع ومستقبل العلاقات التركية الافريقية؟

فضلا عن ذلك هناك بعض الاسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتمثل مرتكزات واهداف السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002؟
- ما هي مكانة القارة الافريقية في برنامج الحكومة التركية بعد 2002؟
- بماذا تتمثل اهم مجال العلاقات التركية الافريقية الجديدة؟
- ما هو مستقبل العلاقات بين الطرفين؟

فرضية البحث: تقوم فرضية الدراسة على اثبات ان افريقيا أصبحت تحتل مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي التركي.

اولاً:- (التوجه التركي نحو القارة الافريقية)

ان تنامي الافريقانية والروابط البينية داخل القارة يأتي خصماً على الدور التركي، لذا فان الحديث عن تزايد التكامل الافريقي الذي يدعو لتكريس العلاقات الافريقية – الافريقية في كافة المجالات، وبروز قوى داخل القارة مثل نيجيريا وجنوب افريقيا ربما يقلل من فرص تركيا في عرض نفسها كشريك من خارج القارة، مع الاخذ في النظر وجود نقص في اجابات وتساؤلات الدول الافريقية حول الشراكة مع تركيا، في اي جوانب تكون؟ وكيف؟ ومن يربح من الطرفين؟ كما تحتاج تركيا لأقناع الافارقة بالتعاون معها اذ هناك الكثير من عدم المعرفة عن تركيا في افريقيا هذا الامر اقل وجوداً في شرق افريقيا بعيد عن الدول الافريقية الكبرى مثل جنوب افريقيا، وربما اقرب لتركيا منها، فضلاً عن التعاضد الافريقي ان حدث لن يكون ليس في صالح تركيا وحدها، بل انه سيشمل بقية المنافسين.[1]

ان التوجه التركي المتزايد داخل القارة الافريقية يعد جزءٌ من رؤية تركيا الجديدة لنفسها على انها دولة مركزية وفاعل دولي ذو سياسة خارجية في اطار نظرية العمق الاستراتيجي التي تعد المحرك الابرز للسياسة التركية منذ عام 2002 والتي تقوم فلسفتها الرئيسة على ان تركيا دولة متعدد الاحواض القارية.

[1] عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، pdf ،2015 ص 224.

تبدو القارة الافريقية ذات اهمية خاصة للاستراتيجية التركية الجديدة، وبالتالي فهي تضم (54) دولة وتعد ثاني اكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، كما انها القارة الاكثر شباباً اذ ان (70%) من شبابها يندرجون تحت سن الخامسة والعشرين.([1])

ان احد اهم دوافع التوجه نحو افريقيا انها تكتسب اهمية استراتيجية يمكن ان نوجزها في هذه النقاط الاتية:([2])

1- تضم قارة افريقيا (54) دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني اكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، فضلاً عن كونها غنية بالمواد والثروات الطبيعية كالبترول واليورانيوم والمياه والاراضي الزراعية.
2- تعد قارة افريقيا الاكثر شباباً من حيث اعمار السكان، اذ ان (70%) من السكان تحت عمر (25%) بينما يبلغ متوسط الاعمار في افريقيا (18) ويرتبط هذا الشي مباشرةً بموضوع القوى العاملة والاسواق.
3- تعد قارة افريقيا صاحبة الاقتصاد الاسرع نمواً اذ تقع (10) دول افريقية ضمن لائحة الدول الـ (64) الاسرع نمواً في العالم لسنة 2013 – 2014، وتأتي منطقة شرق افريقيا ثاني بعد غرب افريقيا من حيث سرعة نمو الاقتصاد. كما يتوقع ان يزيد النمو فيها الى (6.2%) بعد ان كان (6%). وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي فقد جذبت القارة الافريقية 55 مليار دولار من (1.26) ترليون دولار قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في 2014.

ويبدو ان تركيا اعدت مخططاً متكاملاً في القرن الافريقي يمتاز بـ ([3])

أ- استمرارية الدعم الإنساني، وعدم الاكتفاء بكونه مدخلاً عام 2011.
ب- السرعة في التنفيذ مشاريع المساعدات والاستثمارات وتنويعها وتوسيعها جغرافياً وقطاعياً.
ت- الدعم المباشر لهيئات حكومية، وتنفيذ مشاريع تحتية من قبل شركات تركية وتحت مراقبة الحكومة التركية للحيلولة دون حدوث فساد فيها.

[1] مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم: افريقيا في الاستراتيجية التركية... المحددات والسياقات والتحديات، قراءات افريقية، متاح على الرابط الاتي: https://www.qiraatafrican.com/home/new/
[2] عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مصدر سبق ذكره، ص 224 – 225.
[3] عبد القادر، نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، متاح على الرابط الاتي: https://www.falsharq.com-

ث- الربط في مشاريعها بين دول المنطقة، والنظر اليها ككيان متكامل.

كما ان بعض الدول الافريقية ذات خصاص جيوبوليتيكية لتركيا ولبقية الفاعلين الدوليين اذ تحتل منطقة شرق افريقيا التي تضم دول منطقة القرن الافريقي وهي جيبوتي واثيوبيا والصومال واريتيريا فضلا عن السودان وكينيا وتنزانيا التي تحتل مكانة استراتيجية عالمية نظراً لانها:- ([1])

- تطل على ممرات مائية ذات اهمية تجارية وعسكرية مثل خليج عدن ومضيق باب المندب، وتتحكم بالدخول الى البحر الاحمر.
- ترتبط المنطقة بمصالح كل القوى الدولية بسبب قربها من منابع الطاقة في المنطقة العربية الفارسية وممرات نقلها.
- وجود جزر في عرض البحر صالحة للإرساء مما اوجد تنافساً بين القوى الاقليمية والعالمية للتحكم في الجزر التابعة لدول القرن الافريقي.
- تعد منطقة القرن الافريقي منبعاً لنهر النيل شريان الحياة للري والانارة والطاقة في ضل حرب المياه، وهذا له انعكاس امنية وتنموية تنافسية.
- تحتل المنطقة اهمية كبيرة في مقاربات الامن القومي لكل دول المنطقة، الامر الذي يجعل من استقرارها السياسي منحة لسكانها والمستثمرين بها.
- توجد اهمية اقتصادية متزايدة فيما يتعلق بالأسواق والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الاجنبية اذ ان اثيوبيا وحدها تحتوي على (100) مليون نسمة يمثلون سوقاً بكافة اشكالها المختلفة.
- يتوقع ان يتم اكتشاف حقول للغاز الطبيعي قبالة سواحل المنطقة فضلا عن المعادن والذهب اذ حصلت بعض الشركات الروسية على امتياز للتعدين بالسودان.

كما انه من البديهي لدولة مثل تركيا تسعى ان تؤدي ادوار اكبر في الساحة الدولية والاقليمية ان تفتح علاقات اوسع مع اكبر عدد من دول غرب البحر الأحمر، وقد شارك الرئيس التركي اردوغان منذ عام 2002 لغاية 2014 في اكثر من (305) زيارة خارجية (24) منها كانت في قارة افريقيا، وارتفعت

[1] محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق افريقيا: الدوافع والمكاسب، تقرير، الجزيرة، 15 اذار/ مارس 2015 متاح على الرابط الاتي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/

الى (27) زيارة مع الزيارات الاخير لـ (3) دول في يناير 2015 وتهتم تركيا بشكل خاص بدول مثل اثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان.([1])

ويرتكز المخطط التركي على اربعة دول رئيسة في منطقة القرن الافريقي: ([2])

1- الصومال: ان الصومال بـ كونها المدخل الأساسي، ثم يجري تحويلها الى المرتكز العسكري والإنساني، وذلك من خلال السفارة التركية الضخمة والقاعدة العسكرية.
2- اثيوبيا: بـ كونها القاعدة العسكرية والسياسية، وذلك من ناحية ثقلها السياسي في القارة، ولضخامة الاستثمارات التركية فيها، رغم وجود استثمارات في الدول الأخرى، لكن اثيوبيا تنال الحصة الاكبر منها.
3- جيبوتي: هي الاخرى بـ كونها القاعدة التجارية، وبوابة العبور البحري – البري (الى اثيوبيا) من خلال مساعي السيطرة على موانئ التصدير فيها، وتعزيز ربطها بسكك الحديد مع اثيوبيا، رغم السيطرة التركية على ميناء مقديشو، الا ان اهمية ميناء جيبوتي تكمن في انها اكثر نشاطاً من جهة، واكثر امناً اذ يقع تحت حماية عدة قواعد اجنبية دولية كبرى.
4- فضلا عن المرتكز الاستثماري في كينيا الذي يشكل اسناداً للمشروع التركي، واستكماله في المنطقة.

وقد استفادت تركيا من مجموعة متغيرات في عملية مد نفوذها في هذه الدول:

أ- توسع الدور الصيني وبالتالي رغبة قوى غربية في موازنته عبر الدور التركي.
ب-تراجع الادوار الغربية وارتباط الوعي المجتمعي في غالبية هذه الدول حول القوى الدولية، مما سهل تقبل مشاريع من خارج تلك القوى.
ت-التقارب التركي – السعودي مما سمح لتركيا بالدخول الى مناطق نفوذ سعودية.
ث-هذه الدول مسلمة او ذات نسب مسلمين فيها عالية جداً شكلت مدخلاً دينياً لتركيا وقطر، دون الحاجة الى عمليات تبشير مذهبي كما في ايران.

[1] عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مصدر سبق ذكره، ص 225.
[2] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره

ج- طرد المشروع الايراني في بعضها (الصومال وجيبوتي واريتيريا) سعياً منها للحفاظ على علاقاتها مع دول الخليج، ونتيجة محاولة ايران فرض التبشير المذهبي ضمن مشاريعها في هذه الدول.

ح- تراجع الدور المصري منذ تسعينيات القرن العشرين، منذ محاولة اغتيال الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك 1995.

خ- الكوارث الطبيعية التي تشهدها غالبية هذه الدول (مجاعات، فيضانات، جفاف) اضافة الى الكوارث الانسانية الناجمة عن الحروب.

د- حاجة حكومات هذه الدول الى توسيع علاقاتها الخارجية والحصول على استثمارات جديدة، ترفع المستوى المعاشي لشعوبها وتوفر مزيداً من الشرعية للأنظمة السياسية المحلية.

خريطة رقم (1) يوضح قواعد الارتكاز التركي في القرن الإفريقي

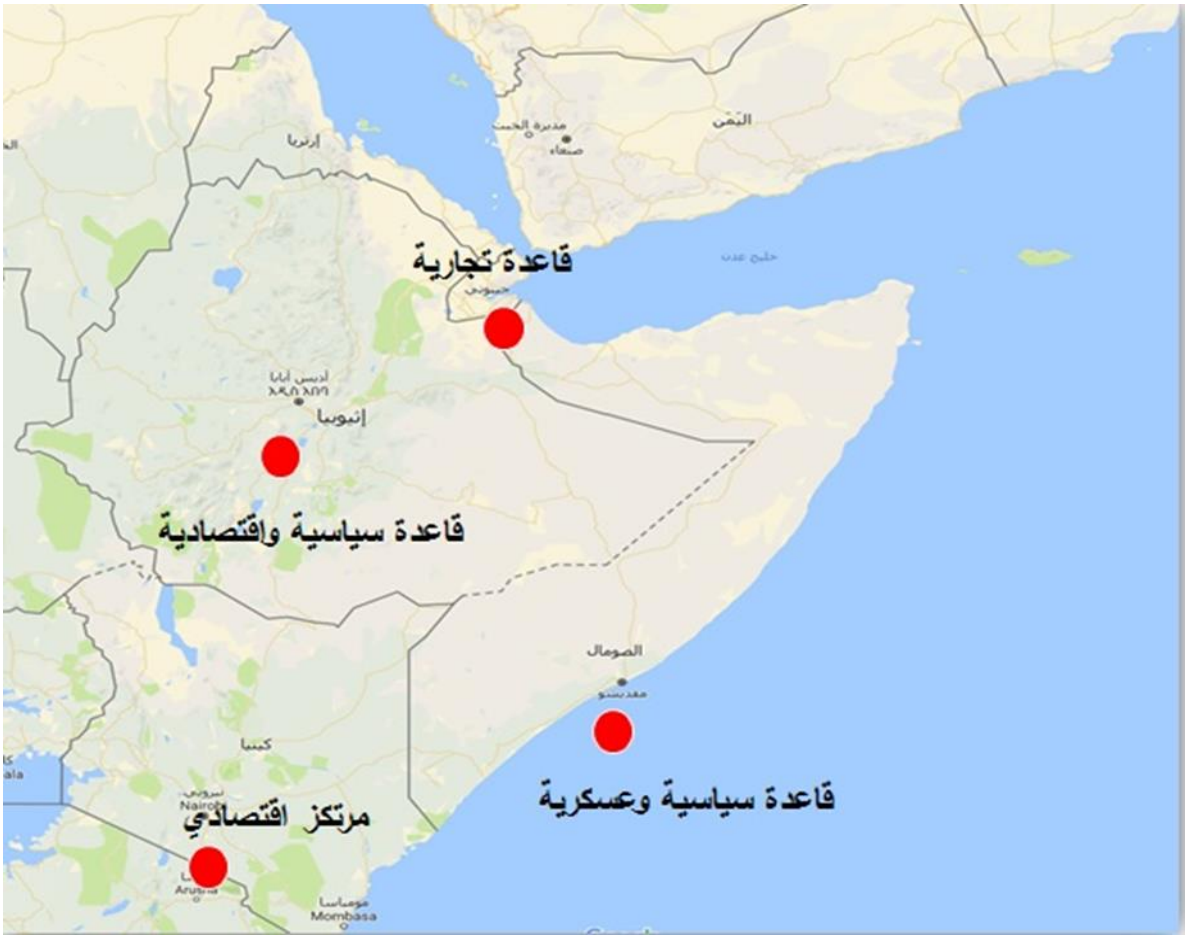

المصدر: عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الرابط الاتي: https://www.falsharq.com/

لقد نما الاهتمام التركي بهذه البلدان وتزايدت حركة انفتاحها عليها خلال الاعوام الماضية، وشهدت تعاوناً في مجالات مختلفة، ومن ابرز الفعاليات الممهدة للتعاون وتوثيق العلاقات السياسية كفاتحة لبقية العلاقات ما هو مبين بالجدول ادناه لقد وضعت تركيا لذلك خطة عشرينية متدرجة بدأت بالعام 1998 – 2018.

جدول يوضح الانشطة السياسية والاقتصادية التركية في افريقيا

الفعالية او السياسة	السنة
1- بداية الانفتاح التركي على افريقيا	1998
2- اعداد استراتيجية تركية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع افريقيا	2003
3- اعلان عام افريقيا في تركيا وانضمام تركيا كعضو مراقب للاتحاد الافريقي	2005
4- قمة التعاون الافريقي – التركي الاول	2008
5- المنتدى الاعلامي التركي – الافريقي	2012
6- قمة التعاون الافريقي – التركي الثاني	2014
7- قمة التعاون الافريقي – التركي الثالث	2017

ويسعى المشروع التركي الى جملة من الاهداف لعل ابرزها:- ([1])

1- الحصول على موقع اكثر تقدماً في العالم الاسلامي ضمن محاولة تزعمه.

2- احياء الروح الحضارية لتركيا " العثمانية الجديدة "

3- القيام بدور استراتيجي في القرن الافريقي يعزز مكانتها العسكرية في عموم الشرق الاوسط ودولياً.

4- الاستفادة الاقتصادية في دول المنطقة في الوصول الى هدف 2023 بجعل حجم التبادل القومي التركي الاجمالي الى (2 ترليون دولار) وخصوصاً مع توقعات اكتشاف الغاز في مياه المنطقة الاقليمية.

5- منافسة ومحاولة تقويض ادوار القوى المنافسة لها في الشرق الاوسط وابرزها الامارات ومصر وايران.

6- كذلك التعويض عن خسائرها الاستراتيجية امام ايران في الشرق الاوسط (سوريا والعراق)

[1] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.

ثانياً: دوافع التوجه التركي في افريقيا

1- دافع التوازن الحضاري بين ارث الماضي ومعطيات الحاضر

تسعى تركيا ضمن المرحلة المعاصرة لتوثيق علاقاتها مع افريقيا في كافة المجالات وهو ما يدفعها نحو جملة من المتغيرات والعوامل، من بينها المتغير التاريخي الذي ما زال يؤثر في مسار السياسة التركية، ومن هنا يقول احد مسؤولي وزارة الخارجية التركية يجب على تركيا ان تزيد من اتفاقاتها مع افريقيا من منظور الروابط التاريخية وللاستفادة من امكانيات القارة. أن التوجه التركي الجديد نحو البلدان العربية والاسلامية والافريقية لا يعكس رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية بمفردها، وانما يعكس رؤية الدولة التركية بمختلف مؤسساتها. ([1])

فضلاً عن ذلك اذا نظرنا الى تاريخ تركيا لا نستطيع ان نقول ان محورها كان الغرب وحدة، بل كانت هناك الكثير من الاتجاهات في ايام العثمانيين كانت تركيا موجودة في نصف اوروبا وفي اسيا وافريقيا فضلاً عن تحديث المؤسسات التعليمية كانت قائمة حتى في عهد السلطان عبدالحميد الثاني الذي كان يحاول ان يحدث النظام التعليمي منذ فترة طويلة، ومع ذلك كان رجلاً ملتزماً التعاليم الاسلامية ويحاول توحيد العالم الاسلامي بوسائل مختلفة.

2- الدافع السياسي

لعل اي دافع تقليدي لأي دولة من التحرك صوب غيرها من الدول انما هو الدافع السياسي وهو دافع يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية وتكثيف الزيارات الرسمية والمدنية وفتح السفارات والقنصليات بما يخدم المصالح العليا للدولة واهدافها المتوخاة.

وبالنسبة لتركيا وبعد ان وضعت نصب عينها تطوير العلاقات مع افريقيا، فان اول شي فكرت به بعد انعقاد القمة التركية – الافريقية 2008 وهو توسيع اطار علاقاتها الدبلوماسية والاكثار من زيارات المسؤولين الاتراك الى اصقاع القارة الافريقية.([2])

[1] عبدالسلام ابراهيم البغدادي، البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد 50، pdf ، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.iasj.net/iasj/download/70ed2fe229a22ed1 ، ص 8 – 9.
[2] المصدر السابق نفسه، ص 16.

كما تحاول تركيا لعب دور عالمي وترسيخ نفسها بتوجهات افرو – اسيوية انسجاماً مع مبدأ تعدد الابعاد في السياسة الخارجية، اذ ان تركيا دولة مركز وليست دولة جسر او هامش، ويأتي توجهها لكل من شرق وشمال افريقيا وغرب وجنوب افريقيا لاستشعار ان فرصها بشكل عام ستكون افضل هناك تبعاً لعدة عوامل.([1])

كما لا تريد تركيا ترك الساحة امام المنافسين الدوليين والاقليميين خاصة ان لدول منافسة مثل ايران واسرائيل تواجداً في منطقة شرق افريقيا، كما تريد تركيا الاستفادة من نفوذها في افريقيا في اماكن واقاليم أخرى، كما ان تركيا تريد تطوير الشراكة الاستراتيجية مع افريقيا.([2])

3- الدافع الانساني

تريد تركيا تعزيز السلم والاستقرار في افريقيا من خلال مساعدة الدول الافريقية على التخلص من تبعات الاستعمار وتريد تركيا ترسيخ اسم انقرة في العقل الجمعي الافريقي، من خلال تقديم المساعدات على انها دولة تحترم الانسان وتتبنى سياسات اخلاقية اذ قدمت مساعدات كبيرة لأفريقيا لم يكن اخرها تقديم (5) ملايين دولار من اجل مكافحة مرض ايبولا، بل قدمت تركيا في الاعوام الثلاث الاخيرة جزءً كبيراً من المساعدات اذ جاءت في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في هذا المجال وقد حصلت افريقيا على (24%) من هذه المساعدات عام 2013.

4- الدافع الاقتصادي

يعد نجاح الاقتصاد لدى الجانبين من اهم الدوافع لدى تركيا، التي قدمت قصة نجاح خلال السنوات الماضية اذ وصل الدخل القومي التركي الى (820) مليار دولار عام 2014، وتسعى تركيا الى الوصول الى (2) ترليون عام 2023 وتريد مضاعفة نجاحاتها في افريقيا التي تعج بالفرص الاستثمارية والاسواق والموارد.([3])

فضلاً عن ذلك يأتي التركيز على اثيوبيا ذات الاقتصاد الاسرع نمواً في المنطقة دليلاً على الرغبة التركية في تمتين الروابط الاقتصادية بالمنطقة, بينما ارتفعت صادرات تركيا الى دول شرق افريقيا عام

[1] عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، ص 228.
[2] المصدر نفسه، ص 228.
[3] عبدالسلام إبراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص – ص 20 – 21.

2013 الى (813) مليون دولار فقد بلغت قيمة الواردات الى (160) مليون دولار, وتحاول تركيا حالياً زيادة حجم تجارتها مع اثيوبيا التي تعد صاحبة اكبر استثمار تركي في شرق افريقيا اذ تبلغ على سبيل المثال قيمة مشاريع السكك الحديدية والتي تنفذها شركات تركية (1.7) مليار دولار وقد تمنى الرئيس التركي ان يصل حجم التجارة الى (500) مليون دولار في اقصر مدة بعد ان شهد تراجعاً من (420) الى (400) مليون دولار. ([1])

فضلاً عن ذلك تحاول تركيا تقديم اغراءات اكثر مثل التعاون مع البنوك الافريقية، والعمل ضمن مبدأ " انت تكسب وانا اكسب " وهو ما لا يفعله بعض الدول الأخرى، وتتمنى تركيا ان يصل حجم التجارة بينها وبين افريقيا الى (50) مليار دولار عام 2015.

5- الدافع الامني

يتحتم على تركيا ان يكون هناك توازن في مستويات التقدم الامني الاستخباراتي مع تقدمها السياسي والاقتصادي، خاصة ان هناك دولاً كثيرة مثل امريكيا وايران واسرائيل وفرنسا لها علاقات أمنية كبيرة في القارة الافريقية، وبالرغم من ان العمل الامني يحاط بسرية كبيرة الا ان هناك شعوراً بضعف الدور الامني التركي في افريقيا، ومن الامثلة على ذلك التفجيرات التي حدثت في البعثة التركية في الصومال.([2])

فضلاً عن ذلك تسعى تركيا لتكثيف تعاونها الامني في شرق افريقيا، اذ وقعت عدة اتفاقيات امنية. كما تم تدريب قوات اوغندية من اجل مكافحة الإرهاب، كما وقعت مع كينيا اتفاقاً لتطوير وتحديث الامن الكيني، كذلك فعلت ايضاً مع تنزانيا عام 2013 حتى شجع هذا بعض الكتاب الاتراك على القول " ان التدريب في المجال الامني يعد من اهم الصادرات التركية لافريقيا، وتحاول تركيا ان تستفيد من وضعها وخبرتها الامنية والعسكرية من خلال تواجدها في الناتو.([3])

وبنظرة أكثر عمقاً لمنطقة القرن الافريقي يمكننا ان نقول ان تركيا تولي الصومال اهمية كبيرة من الناحية الانسانية والتنموية وقد اسهمت في اعادة اعماره، ولكنها تستفيد من هذا في ابعاد امنية واقتصادية وقد اتخذت علاقاتها مع الصومال مفتاحاً لتقوية العلاقات مع اثيوبيا من جهة، ومن جهة اخرى لتعزيز تواجدها في مقابل النفوذ الايراني قبالة السواحل الصومالية.

[1] المصدر نفسه، ص 21.
[2] عبد الرحمن احمد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 227.
[3] المصدر نفسه، ص 227.

اما ما يتعلق بأثيوبيا فان السياسة الخارجية التركية التي تعتمد على التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار والدول المنافسة يحتمل ان تتأخذ في احد ابعادها عاملاً للضغط السياسي من خلال موضوع دعم سد النهضة الاثيوبي والذي من شأنه ان يدعم صعود اثيوبيا في ظل تراجع الدور المصري، وهو ما يجعل تركيا قريبة الصلة بأكبر دول منطقة القرن الافريقي.

وبالنسبة لأريتيريا التي تمتلك ساحلاً على البحر الاحمر بطول (1000) كم وقرابة (140) جزيرة تسعى تركيا جاهدة لكسر الاحتكار من قوى مثل ايران واسرائيل الى الاستفادة منها بأكبر قدر، فأن تركيا ايضاً تحاول نسج علاقات جيدة معها بالرغم من وجود خلافات اريتيرية – اثيوبية تقف عائقاً امام لعب ادوار تركية اكثر فاعلية.

ثالثاً: تطور العلاقات التركية مع دول غرب البحر الاحمر والتغيير السياسي في دول شمال افريقيا العربية

1: العلاقات التركية مع دول غرب البحر الاحمر

يحظى الملف الصومالي السياسي بأولوية في علاقات تركيا بشرق افريقيا, فيما تركز اقتصادياً على اثيوبيا، وقد ساهمت زيارة السيد اردوغان الاولى للصومال في ادخال الملف الصومالي الشائك بأعلى سقف من الاهتمام, بخلاف الدول التي حاولت في هذا الملف اذ كانت تتحرك في اطار واحد وهو الاطار الامني المخابراتي، وقد يكون مسنود ببعض الجهود الاغاثية يمسك به موظفون صغار، اما تركيا فقد اختارت ان تدخل الملف الصومالي وهي تتأبط ملف تعمير الصومال وبأعلى مستوى في هرم الدولة التركية، مما كان له اثر كبير على الاطراف الصومالية في قبول هذا الدور والترحيب به.([1])

اثرت تركيا ان تتحرك في الملف الصومالي وبموازاته ايضاً في ملفات عدة من اجل تسهيل مهمتها فيه، ويأتي على راس هذه المسارات العلاقات مع دول القرن الافريقي فكان التحرك في اثيوبيا اذ تدرك اهمية الدور الاثيوبي في الملف الصومالي.

أ. **العلاقات التركية الاثيوبية** العلاقات الاثيوبية التركية تأتي في مقدمة اهتمامات الاتراك ضمن اولويات العلاقة مع القارة الافريقية، اذ تمثل اثيوبيا ثقلاً استراتيجياً في شرق افريقيا فهي ذات

[1] صهيب عبد الرحمن، تركيا في القرن الأفريقي ومخاطر عسكرة البحر الأحمر، مقال منشور على الرابط الالكتروني، https://hafryat.com/ar/blog

حضارة قديمة وتاريخ مشترك مع الحضارة الإسلامية، اضافة الى الامكانيات الاقتصادية، مما يجعل الاهتمام بها احد دواعي الحاضر والمستقبل لبلد كتركيا.

وتمثل الاهداف الاثيوبية المباشرة في العلاقة مع تركيا:- ([1])

- الاستفادة من المكانة الدولية لتركيا وما تمثله حالياً من قوة سياسية واقتصادية معتبرة ذلك اعتمادها كقوة دولية صديقة في الحفاظ على ديمومة السلام الاقليمي بشرق افريقيا، وايضاً مواجهة الارهاب الذي تجتمع سياسة البلدين على ضرورة تطهير المنطقة منها، فضلاً عن قضايا اقليمية ودولية متعددة كالهجرة غير القانونية وقضية اختلال المناخ وتلوث البيئة وقضايا الحروب الاهلية بالقارة الافريقية...الخ.
- يأتي الاهتمام التركي بأثيوبيا في اطار اعتبار اثيوبيا الدولة المحورية في القرن الافريقي، لاسيما وانها الاكبر حجماً في المساحة والموارد واكثر دول المنطقة قوة في النواحي العسكرية والاقتصادية، كما تسعى تركيا لتحويل اثيوبيا الى مرتكزاً اقتصادياً وشريكاً عسكرياً وسياسياً لها في المنطقة.
- كما ان ما يوثق العلاقات الاثيوبية – التركية الارث التاريخي لكليهما كحضارات انسانية قديمة تدقع بماضيها وحاضرها كحافز تعاون واحترام متبادل، وفي العهد المعاصر كان لتركيا دور بارز في مساعدة اثيوبيا تجاه كارثة الجفاف التي عانت منها منطقة عفر (شرق افريقيا) عام 2014، اذ تبرعت الحكومة التركية لمساعدة الالاف من الاسر المتضررة بالاقليم.
- كما تبلغ حجم الاستثمارات التركية باثيوبيا اكثر من(3) مليارات دولار عام 2017، وتتطلع تركيا الى زيادتها لتصل الى (10) مليار دولار بنسبة زيادة تبلغ (300%) حسب ما صرح به السفير التركي لدى اثيوبيا " فاتح اولوصوى " في يناير عام 2018 وتفوقت تركيا بذلك على الصين والهند.

كما يمثل موقع تركيا الاقتصادي في اثيوبيا من خلال حجم استثمارات تجاوز(2.5–3) من اصل(6) مليار دولار حجم مجموع استثمارات تركيا في عموم افريقيا جنوب الصحراء، لتكون رابع

[1] جوزيف رامز امين، العلاقات التركية مع دول القرن الافريقي، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مجلة افاق افريقية، العدد 47، 2018، ص – ص 41 – 42.

الشركاء الاقتصاديين لتركيا، من تطلع لجعلها الشريك الأول، ان حصة اثيوبيا تبلغ(40 – 50)% من الاستثمارات التركية في افريقيا جنوب الصحراء.([1])

وقد ارتفع التبادل التجاري بين الطرفين من (27) مليون دولار عام 2001 الى (439) مليون دولار عام 2016 وتسعى تركيا لرفعه الى مليار دولار خلال العامين القادمين.

التبادل التجاري بين تركيا وإثيوبيا 2001-2016

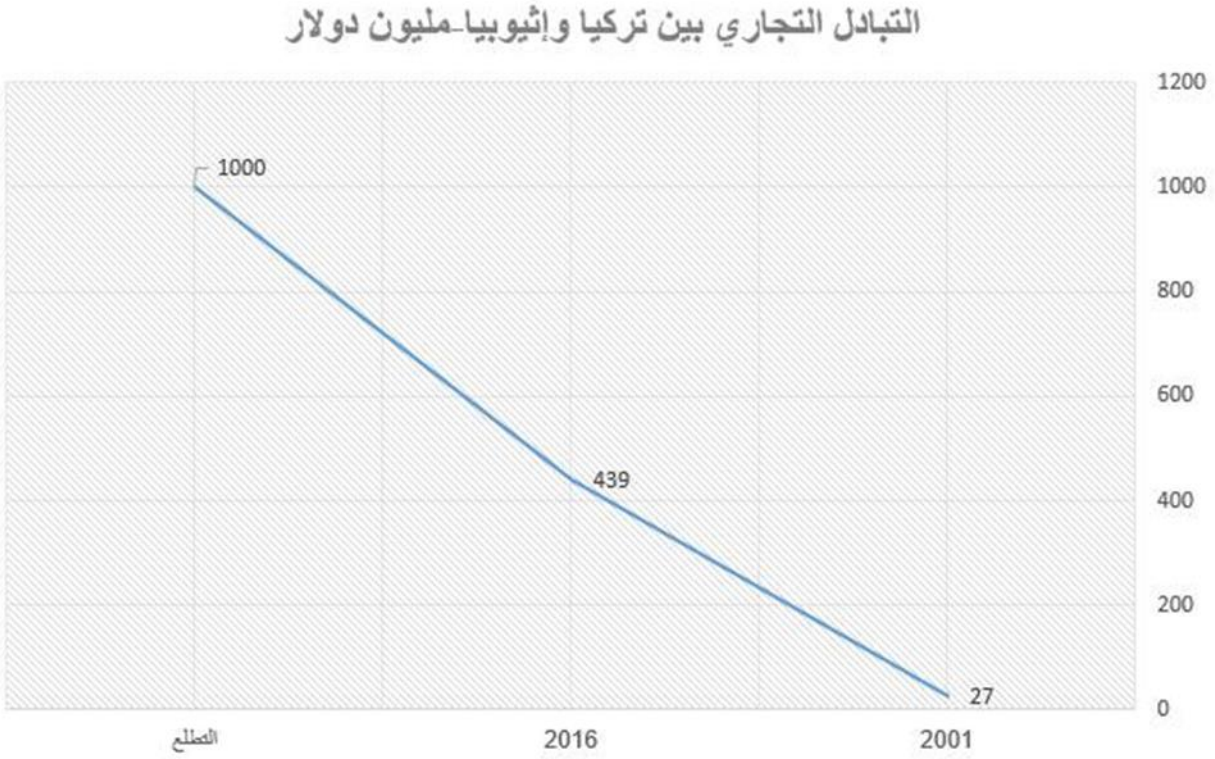

المصدر: عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الرابط الاتي: https://www.falsharq.com

كما تركز تركيا في علاقاتها باثيوبيا على ثلاثة محاور رئيسة:- ([2])

[1] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.
[2] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.

- الاستثمارات الاقتصادية.
- دعم مشروع سد النهضة باعتبار تركيا دولة منبع ولها خبرة واسعة في انشاء السدود واستثمارها وفي مجالات الطاقة الكهرومائية وتصدير المياه.
- فضلاً عن التعاون العسكري في مواجهة مصر، اذ تعد اطراف مصرية عديدة ان التعاون التركي – الاثيوبي هو في الاساس نعاون موجه لتقويض دور مصر والتضييق عليها مائياً لفرض اجندات تركية واثيوبية سياسية واقتصادية (على غرار التعاون الاسرائيلي – الاثيوبي).

كما ان تركيا تدرك بأن اثيوبيا لديها موارد طبيعية غير محدودة يأتي على راسها الموارد المائية ولذلك دخلت تركيا كشريك استراتيجي لأثيوبيا في الصناعات الكهروبائية كذلك في المجال الزراعي وصناعة النسيج فتركيا تدرك تماماً ان اثيوبيا سوق واعدة لما لديها من كتلة سكانية كبيرة وموارد زراعية غير محدودة وقريبة من سوق استهلاكية كبيرة في منطقة الخليج العربي فرأت ان تدخل في هذا المجال بقوة وتسخر لأهدافها السياسية في منطقة القرن الافريقي، والذي سيصطدم بقوة اقليمية اخرى مثل ايران واسرائيل وبعض دول الخليج.([1])

ب. العلاقات التركية الصومالية

يعد الدور التركي تجاه القارة السمراء وحرصها على فتح افاق اوسع للتعاون مجالاً مناسباً للتدخل في القرن الافريقي، اذ قدمت ذاتها بإعتبارها حليفاً متميزاً اكثر حرصاً على مصالح هذه الدول ومختلفاً عن حالات الاستقطاب الاقليمي والدولي، فنجحت في ان تكون حليفاً استراتيجياً هاماً وفاعلاً وقوياً في الشأن الصومالي، وتعد الزيارات المتكررة للرئيس رجب طيب اردوغان للصومال واهمها في يناير عام 2015 برهاناً على العهد الجديد في العلاقات التركية الصومالية، اضافة الى الثروات الكثيرة التي يمتلكها الصومال والمخزون النفطي، وبالتالي فان الصومال يدخل ضمن سياسة عامة تنتهجها تركيا للتأثير على المستوى الاقليمي والدولي.([2])

كما شكلت الصومال منطلق المشروع التركي في القرن الافريقي، وقاعدة العمليات العسكرية عبر زيارة اردوغان الى مقديشو عام 2011 كأول شخصية رفيعة المستوى من خارج القارة الافريقية منذ زيارة بوش الاب عام 1992، لتأكيد اصرار تركيا على اقتحام الصومال وتحويلها لاحقاً الى قاعدة تركية في

[1] جوزيف رامز امين العلاقات التركية مع دول القرن الافريقي، مصدر سبق ذكره، ص 43.
[2] المصدر نفسه، ص 48.

المنطقة، بالاستناد الى ادوات المساعدات الانسانية والاستثمارات الاقتصادية والعلاقات السياسية والدبلوماسية والبعد الديني والتاريخي واداة اللغة التركية، فضلاً عن البعد العسكري والاستخباراتي.([1])

كما تم اختيار الصومال من بين هذه الدول باعتبارها الاضعف امنياً وبالتالي الاعلى مخاطرة لمنافسي تركيا الدوليين، وانها الاقل حضوراً للقواعد العسكرية الاجنبية بين جيرانها مما يسهل على تركيا ان تكرس وجودها العسكري فيها، ضمن المشروع المتكامل في المنطقة.

اذ ان الصومال تمثل منطلق المشروع التركي في منطقة القرن الافريقي، ومركز وقاعدة لعملياتها الاساسية هناك، باعتبارها الاضعف امنياً وبالتالي الاعلى مخاطرة لمنافسي تركيا الدوليين، اضافة لاتساع حجم العمل الانساني.

كما استضافت تركيا مؤتمر اسطنبول بشان الصومال الذي تم تنظيمه في اطار منظمة الامم المتحدة في الفترة 21 الى 23 مايو 2010 وقدم هذا المؤتمر دعماً مهماً لعملية السلام التي تجري في جيبوتي لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية، فاستضافت مدينة اسطنبول " المؤتمر الصومالي الثاني " عام 2015 بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة ونوقشت خلاله قضايا ملحة مثل المياه والطاقة والطرق والنزاعات والانفصال، فضلاً عن الخطوط الجوية التركية التي تعد الاولى والوحيدة التي تربط الصومال بالعالم من خلال رحلاتها بين اسطنبول ومقديشو.([2])

كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الطرفين شملت على ([3])

- النقل البحري والصناعة والدفاع والقطاع الرياضي والشباب عام 2015.
- كذلك تنظيم المنتدى الاعمال التركي – الصومالي في اسطنبول تهدف الى تشجيع التعاون في مجالات ابرزها الزراعة والصناعة والصحة والتعليم وصيد الاسماك عام 2016.
- كما تم توقيع 9 اتفاقيات بين الجانبين تشمل المياه المعدنية، والضرائب، والمجال الصحي، التعاون العسكري بين وكالتي الاناضول وصونا للأنباء، تم توقيعها بحضور الرئيسين في السفارة

[1] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.
[2] المصدر نفسه، ص 49.
[3] التغلغل التركي في الصومال المظاهر والاثار السلبية، التقرير الاسبوعي رقم 4, 7 سبتمبر 2017, ص 3 متاح على الرابط الالكتروني: https://alsomal.net/-
كذلك ينظر: عبدالقادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.

التركية عام 2016. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من (6) مليون دولار عام 2010 الى (72) مليون دولار عام 2015، وتسعى تركيا الى رفعه الى (100) مليون دولار.

مخطط رقم (1) يوضح التبادل التجاري بين تركيا والصومال (2010–2015)

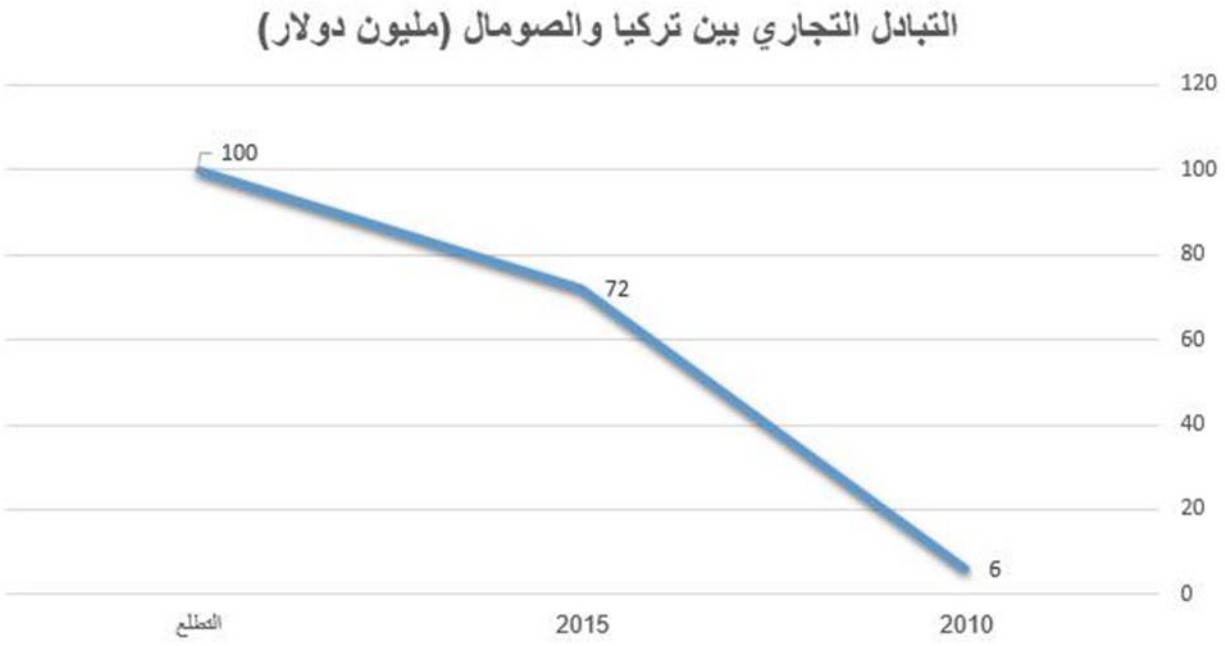

المصدر: عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.falsharq.com/

كما افتتحت تركيا اكبر قاعدة عسكرية لها في الصومال من اجل تعزيز وجودها في القارة السمراء، وقد كلف بناء هذه القاعدة حوالي (50) مليون دولار، في حين ستتكلف بتدريب قرابة (10) الف جندي، انشائتها شركة اسطنبول – مقديشو على مساحة 400 الف متر مربع وتحت اشراف تيكا، وعمل على انشائها (100) عامل تركي، و (450) عامل صومالي وبكلفة بلغت (50) مليون دولار من الطراز السلجوقي, تستطيع القاعدة تدريب (500) شخص في ان واحد لتنتقل لاحقاً الى تدريب (3000) عنصر. ([1])

وتستمد هذه القاعدة اهميتها الحقيقية انطلاقاً من اقتراب الموعد المحدد للانسحاب الكامل للقوات الافريقية متعددة الجنسيات من الصومال، وذلك في سنة 2020 ومن خلال هذا المشروع في الصومال، تعد تركيا اخر دولة تقدم على اقامة قاعدة عسكرية في القرن كما ان القاعدة العسكرية التركية تحمل

[1] التغلغل التركي في الصومال المظاهر والاثار السلبية، مصدر سبق ذكره، ص – ص 7 – 8.

اهمية استراتيجية اخرى كونها تقع في منطقة " جيوسياسية " بارزة فالصومال تطل على خليج عدن الاستراتيجي وتفتح افاق لتعاون عسكري كبير مع السلطات الصومالية، وتضع قدماً لانقرة في القارة السمراء المهمشة عالمياً على الرغم من اهميتها الجغرافية والسياسية.([1])

تبعد القاعدة عن المطار كم واحدا وعن مشفى اودوغان والميناء (3) كم، ويمكن الوصول اليها براً وبحراً وجواً، وتقع تحت حماية القوات الجوية التركية، وتضم 3 مدارس عسكرية، مخصصة لاستقبال الجنود من دول افريقية أخرى، وسيعمل فيها (200) جندي تركي، يتم رفعها لاحقاً الى (600) جندي وقد رشحت الامم المتحدة (10500) عنصر صومالي للتدريب في هذه القاعدة.([2])

ومن اهم اهداف هذه القاعدة الترويج للصناعات العسكرية التركية، وتحويلها الى قاعدة مبيعات في شرق افريقيا، كما تسعى لتحديد مناطق نفوذها الاستراتيجي المستقبلي، وتعمل تركيا على فرض نفوذها العسكري والامني في الصومال وذلك من خلال تقوية اجهزة الامن والجيش والشرطة، والمساهمة في اعادة تشكيل الجيش الصومالي والاجهزة الامنية.

واخيراً ان الصومال مرشحة في الحاضر والمستقبل لان تكون ميداناً اساسياً للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، فهل يستثمر الصوماليون ذلك في المناورة والمساومة لتدعيم مصالحهم، ام ان التنافس الخارجي في الصومال سيكون عاملاً في استمرار التصعيد الدائر في البلاد منذ عام 1991.

[1] ايمن شبانة، دوافع تأسيس تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، متاح على الرابط الالكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2653

[2] عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الافريقي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، كذلك ينظر: التغلغل التركي في الصومال المظاهر والاثار السلبية، ص 7.

خريطة رقم (2) يوضح القاعدة العسكرية التركية في الصومال

المصدر: عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.falsharq.com/

ج. العلاقات التركية الجيبوتية

تشكل جيبوتي المحطة الثالثة في المشروع التركي في القرن الافريقي، وتسعى تركيا لجعلها بوابة تجارية لاستثماراتها في اثيوبيا، اذ انها اكثر امناً من الصومال، وخصوصا مع وجود قواعد عسكرية امريكية وفرنسية ويابانية فيها، فيما تقوم الصين ببناء قاعدة عسكرية، وتعتزم السعودية بناء قاعدة عسكرية ايضاً اضافة الى وجود للقوات الالمانية والاسبانية والايطالية.

اذ تدرك تركيا اهمية العامل الاقتصادي في التأثير على جيبوتي فرأت الربط بين التطور الذي تشهده علاقاتها مع اثيوبيا بتطور مواز له في العلاقة مع جيبوتي من اجل تكامل المسارين، فبدأت باستثمارات

تخدم اهداف تركيا المستقبلية في هذه المنطقة الحيوية، اذ قامت تركيا بتمويل الطريق الذي يربط شمال اثيوبيا بجيبوتي، وهو طريق تاجورة مقلي، اذ تتولى تركيا تمويل الجزء الذي يقع داخل الاراضي الاثيوبية، بينما تمول الهند الجزء الذي يقع داخل الاراضي الجيبوتية، وبذلك تكون تركيا قد اكدت رغبة اثيوبيا في ايصال رسالتها للنظام الاريتيري بانها قد تجاوزت اهمية ميناء عصب لاثيوبيا بوجود اتصال مباشر لوارداتها وصادراتها في اقاليمها الشمالية عبر منفذ جيبوتي، هذا الصادرات والواردات التي تضطر لسلوك طريق دائرية ستكون بعد اكمال هذا الطريق في غنى عن منفذ عصب، والي بالتاكيد سوف تتضائل اهميته الاستراتيجية.([1])

كما تعسى تركيا لمضاعفة الروابط التجارية مع جيبوتي خلال السنوات الخمسة الاخيرة التي كانت (100) مليون دولار وتسعى تركيا الى ان تبلغ (150) مليون دولار مستقبلاً, فيما تهدف لتحويل جيبوتي الى مرتكز لصادراتها وواردتها من القارة، وذلك خلال انشاء منطقة تجارة حرة فيها.

ويوجد تركيا بقوة في جيبوتي من خلال استثمارات مباشرة تتخطى حاجز الـ(300) مليون دولار، ونوه الرئيس التركي من خلال زيارته الاخيرة الى جيبوتي، الى ضرورة رفع حجم التبادل التركي بين البلدين الى(200) مليون دولار، في وقت وصل فيه حجم التبادل عام 2014 الى (60) مليون دولار.([2])

اما أبرز مظاهر الاهتمام التركي بجيبوتي، تشمل: ([3])

أ- ارتفع عدد الشركات التركية العاملة في جيبوتي من شركتين عام 2012 الى 18 شركة عام 2015، وتضم 450 تركياً.

ب-توقيع اتفاق تعاون اقتصادي، لتقديم تسهيلات للشركات التركية في مجال الاستثمار والصناعة.

ت-شق طريق ساحلي في مدينة تاجورة الجيبوتية من قبل مؤسسة تيكا.

ث-توقيع اردوغان في يناير عام 2017 (7) اتفاقيات تعاون في عدة مجالات وهي الموانئ والاعلام والزراعة والصناعة والتعاون العسكري، وسعي تركيا للحصول على ادارة ميناء جيبوتي

[1] عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مصدر سبق ذكره، ص 231. كذلك ينظر: جوزيف رامز امين، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[2] جوزيف رامز امين، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[3] عبد القادر، نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الثاني، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.falsharq.com/

من شركة دبي للموانئ، وتشمل اتفاقية النقل البحري تقديم معدات حديثة لموانئ جيبوتي وتبادل الخبرات بين الجانبين.

ج- تمويل بقيمة (11) مليون يورو لتنفيذ مشروع بناء سد " ويعا " من قبل مهندسين اتراك، ويهدف المشروع الى حماية سكان العاصمة من الفيضانات المتكررة والاستفادة منه في الزراعة والري عام 2015.

ح- وقع اردوغان مع الرئيس الجيبوتي (8) اتفاقيات تشمل قطاعات التعليم والصحة والطاقة والمياه والبنية التحتية والتربية عام 2016.

خ- توقيع وزير الاقتصاد التركي في جيبوتي عام 2016 اتفاقاً اطارياً للتجارة الحرة واتفاقاً للشراكة الاقتصادية واتفاقيات أخرى، يبدأ تنفيذها في فبراير عام 2017، مع سعي تركيا لتوقيع اتفاقيات تدريب أمنى واتفاقيات سياحية.

2: التغيير السياسي في دول شمال افريقيا العربية

تتعدد وتتنوع واقع القضايا ذات الطبيعة السياسية التي عكست التوجهات السياسية التركية حيال القارة الافريقية، والتي تعكس بالأساس في جوهرها الركائز الاساسية التي استندت عليها خطة عمل " الانفتاح على افريقيا عام 1998 " وتأتي على راس تلك القضايا السياسية على المستوى الافريقي اذ حرصت تركيا على ان يكون لها توجه وسلوك نحوها منذ البداية الأولى، نلاحظ التغيرات التي شهدتها دول شمال افريقيا العربية (تونس ومصر وليبيا) منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، استقطبت نحوها انتباه صانع القرار والنخبة الحاكمة التركية، التي يتراسها حزب العدالة والتنمية، وذلك نظراً لكثافة المصالح التركية المختلفة القائمة في هذه الدول ولاسيما في شقها الاقتصادي، قد وضعت هذه التغيرات السياسية في دول الربيع العربي النخب التركية الحاكمة في مأزق حقيقي.([1])

ويمكن القول بوجود مجموعة من الامور السياسية والاعتبارات العامة الرئيسية التي حكمت التوجه التركي حيال التغيرات السياسية الجذرية التي شهدتها دول الربيع العربي:

أ. تكمن في منظومة المصالح والاهداف السياسية والاقتصادية التي تحتفظ بها تركيا حيال تلك الدول.

[1] منتديات العلوم السياسية، تركيا وثورات الربيع العربي، متاح على الرابط الاتي:
http://www.politics-dz.com/threads/trkia-uthurat-alrbiy-alyrbi.2285

ب. الرغبة التركية للتأكيد على المكانة والمنزلة التركية كقوى اقليمية في اطار منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ج. محاولة تركيا الاستفادة من تلك التغيرات السياسية لصالح الترويج للنموذج السياسي الوطني التركي القائم على ما يسمى الديمقراطية الاسلامية والتي مثلت الإطار السياسية الحاكم لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم.

د. استغلال تركيا لتلك التغيرات لتوثيق علاقاتها الدولية ولا سيما مع الولايات المتحدة الامريكية.

1) الثورة التونسية: ظلت تركيا تراقب بشدة التغير السياسي الجذري في تونس, وذلك منذ اللحظة الاولى لاندلاع الثورة التونسية في نهاية عام 2010، وحافظت تركيا على صمتها حيال الاحداث السياسية المتلاحقة المشتغلة هناك، كما انها حاولت الامساك بالعصى من المنتصف ريثما تضح مجريات الامور على ارضية الواقع، وعلى الرغم ان تركيا منذ الوهلة الاولى لم يكن لها موقف فعلي داعيا لأي من اطراف المشهد السياسي التونسي، غير ان هذا الموقف التركي تغير بعد مرور اربعة اسابيع على اندلاع الثورة التونسية، اذ اصدرت وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) بيان اكد فيه اطار دعم بلاده للمطالب الديمقراطية للشعب التونسي, وكما اعرب عن تطلع تركيا الى ان تتم عملية التحول والانتقال نحو الديمقراطية في اطار احترام مبادى التعددية والديمقراطية.([1])

ومن ثم يمكن القول ان تركيا لم تتبنى اية مبادرة فعلية لتجاوز او احتواء التغيرات السياسية التونسية، ويمكن تفسير هذا الموقف التركي حيال الثورة التونسية في ضوء جملة من الاعتبارات الرئيسية:- ([2])

أ. احتفاظ تونس بعلاقات وثيقة مع فرنسا التي كانت تستعمرها في السابق على كافة مستويات واوجه التعاون المشترك.

ب. انخفاض عدد الرعايا الاتراك في تونس.

ج. انخفاض مستوى التبادل التجاري بين تركيا وتونس فالعلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة لم تصل لمرحلة الاعتماد المتبادل والشراكة الحقيقية.

[1] مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2010 – 2011 مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، العدد السابع، اكتوبر 2011، ص - ص 415 – 416.
[2] المصدر السابق نفسه.

2) الثورة الليبية: مر الموقف التركي بمرحلتين رئيسيتين من الثورة الليبية في 17 فبراير عام 2011، تتمثل المرحلة الاولى التي اتسمت بالصمت ومراقبة الاحداث عن بعد من قبل الجانب التركي، كما التزمت تركيا الحياد التام حيال اطراف الصراع السياسي الليبي، اذ كانت تركيا تخشى ان تتورط في دعم اي من اطراف الصراع وذلك قبل ان تتضح لها مجريات الامور على ارضية الواقع، وعلى الرغم من ان تركيا راهنت على عنصر الزمن والمستجدات الفعلية حتى تتبنى موقف واضح على المستوى الرسمي، غير ان ثمة حالة من التأييد والدعم حيال الاطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي على المستوى الغير رسمي.([1])

اما المرحلة الثانية التي اتسمت بتبلور موقف تركي رسمي حيال الثورة الليبية، اذ قررت تركيا الخروج عن صمتها والتخلي عن حيادتيها نحو الصراع السياسي الليبي الداخلي، اذ ان تركيا اعلنت تأييدها لمطالب الثوار الليبيين في مواجهة القوات الموالية لنظام الرئيس الراحل معمر القذافي لذا ايدت تركيا العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من قبل الامم المتحدة بموجب قرار رقم (1970) والذي طالب بالاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الليبي، وتجميد اصول مجموعة من الشخصيات الليبية ومنعهم من السفر للخارج، فضلا عن حظر تصدير الاسلحة الى ليبيا, وعلى الرغم من تحفظها على قرار فرض الحضر الجوي على ليبيا بداية الامر، الا انها عادت لتؤيده عقب صدور القرار رقم (1973) الصادر من مجلس الامن في 17 مارس عام 2011.([2])

ويعد الاعتراض على التدخل العسكري الدولي المنفرد بمثابة مكون رئيسي في الموقف التركي حيال تجاوز الازمة السياسية في ليبيا، اذ انتقدت تركيا الهجمات الفرنسية ضد نظام القذافي, ولذا فهي ايدت التدخل الدولي لحلف الناتو وذلك في 24 مارس عام 2011، وذلك على اثر اعلان الولايات المتحدة الامريكية موافقة الناتو على تحمل مسؤولية العمليات العسكرية في ليبيا، وعلى الرغم من ان تركيا عرضت التوسط بين اطراف الصراع عبر عملية تفاوضية لإنهاء الصراع ووقف اطلاق النار المتبادل، غير انها طالبت بضرورة تخلي الرئيس الليبي عن السلطة في 4 مايو 2011. ([3])

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3

[2] مركز البحوث الافريقية، مصدر سبق ذكره، ص 417.

[3] لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، جامعة الجزائر، 2017، ص 116.

3) الثورة المصرية: مر الموقف التركي حيال التغيرات السياسية الجذرية التي اندلعت في جمهورية مصر عام 2011 بمرحلتين، الاولى تكمن في مرحلة ثورة 25 يناير عام 2011 والتي جاء الموقف التركي حاسماً وغير متردد نحوها، وذلك باتجاه التأييد والدعم القاطع لمطالب القطاعات الشعبية العريضة الثائرة، وقد تجلى هذا الموقف التركي الرسمي عبر العديد من الخطابات السياسية للمسؤولين الاتراك، من قبل خطاب رئيس الوزراء التركي اردوغان امام حزب العدالة والتنمية في 1/ 2/ 2011 اذ اكد على ضرورة ان يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب المصري وان يتنحى عن السلطة نزولاً عن رغبة الشعب المصري، ولم يقتصر الموقف التركي على تقديم الدعم للثورة المصرية في هذه المرحلة فحسب، بل انها قدمت خارطة طريق لخروج مصر من المأزق السياسي والتي اعلن عنها رئيس الوزراء التركي عام 2011.

وقد حرص رئيس الوزراء التركي اردوغان على توطيد علاقته بمصر خلال تلك المرحلة، اذ قام بزيارتين رسميتين الى مصر خلال عام 2011 وبوصل الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) لسدة الحكم في مصر في 30 يونيو عام 2012، اذ سعت تركيا لتوطيد وترسيخ العلاقات المتبادلة مع نظام حكمه، اذ قدمت تركيا له كافة اشكال المساندة والدعم المالي والسياسي والاقتصادي، بل ومثلت السند الرئيسي له على المستوى الإقليمي، وذلك الى جوار السند الامريكي له على المستوى الدولي.([1])

اما المرحلة الثانية في الموجه الثورية في 30 يونيو 2013 والتي شهدت تحولاً جذرياً في الموقف السياسي التركي حيال مصر، اذ وصفت النخبة الحاكمة التركية ما حدث في 30 يونيو على انه انقلاب عسكري، ولم تعترف بالشرعية الثورية للقطاعات الشعبية العريضة التي قامت بالموجه الثورية التصحيحية لمسار ثورة 25 يناير 2011 وبالتالي فهي لم تعترف بإجراءات خارطة الطريق السياسية المنبثقة على تلك الثورة، وظلت تدافع عن شرعية الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) كما قامت بمطالبة الامم المتحدة ومجلس الامن بعقد جلسة تشاورية عن الشرق الاوسط والتركيز على الازمة المصرية. ومع وصول الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) لسدة الحكم في 30 يونيو عام 2013 ولم تعترف تركيا بشرعية هذا النظام المنبثق عن ثورة 30 يونيو وقد وصفت هذا النظام الحاكم في مصر بانه نظام انقلابي وتوالت التصريحات التركية الرسمية المطالبة بعودة الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) الى الحد

[1] خورشيد دلي، المشروع التركي إلى أين بعد سقوط حكم مرسي، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 140، اب 2013، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.wahdaislamyia.org/issues/140/kdali.htm

الذي دفع الجانب المصري لتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع تركيا لمستوى القائمين بالأعمال، كما سحبت مصر السفير المصري نهائياً، وقد ردت تركيا باستدعاء القائم بالأعمال المصري وفقاً بمبدأ المعاملة بالمثل. وتبقى حالة التوتر وغياب التوافق والتناغم السياسي هي المسيطرة على مناخ العلاقات السياسية المصرية – التركية حتى تاريخه، وذلك نظراً لاستمرار الموقف التركي الرافض للاعتراف بالشرعية الثورية التي جرت في 30 يونيو 2013 والنظام السياسي الشرعي المنبثق عنها.([1])

رابعاً: مستقبل العلاقات التركية مع دول القرن الافريقي

يمكن القول بأن تركيا مؤهلة لان تؤدي دور مهم في القارة الافريقية في المستقبل في ظل ما تملكه من مقومات اقتصادية وعسكرية هائلة من جانب، فضلاً عن الاوضاع السياسية والامنية الخاصة بالقارة من ناحية ثانية. تشير القراءة الحاضرة لواقع العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين الى وجود تطور ايجابي ملموس بها، ولا سيما منذ النصف الثاني من العقد الاول للألفية الجديدة، وقد بات ذلك جلياً من خلال تزايد عدد الزيارات الرسمية المتبادلة على كافة المستويات وارتفاع مستوى التبادل الدبلوماسي بين الطرفين، ولا سيما على مستوى الاقاليم الافريقية الواقعة جنوب الصحراء، ولعل ذلك مرتهن بالأساس بوجود قبول وارضية راسخة تركية لدى الدول الافريقية، والتي تتمثل في عدم وجود موروث استعماري تاريخي لتركيا في القارة الافريقية، وذلك على النقيض من القوى الاستعمارية التقليدية، كما يرتكن الخطاب السياسي التركي نحو افريقيا على فكرة مناوئة النفوذ الاستعماري في القارة الافريقية، الامر الذي يعزز من القبول التركي لدى الافارقة على مستويين الرسمي وغير الرسمي (الشعبي).([2])

ان افريقيا وتركيا في المستقبل مطالبان بتعميق وتنويع تعاونهما في مختلف المجالات من اجل تعزيز علاقات شراكة تعود بالنفع على الجانبين، وتشكل زيادة عدد الممثليات الدبلوماسية بين افريقيا وتركيا تعبيراً واضحاً عن ارادة سياسية قوية لدى الجانبين للوصول الى مستويات شراكة متطورة، فأفريقيا لديها امكانيات عديدة للاستثمار، نظراً لثرواتها الطبيعية الهائلة، واستحداث مدونات مشجعة للاستثمار

[1] مصر تطرد سفير تركيا وتعلن تخفيض مستوى العلاقات: متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.aljarida.com/articles/1462382607235603200/

[2] محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الافريقية – التركية: المحددات والقضايا، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، جامعة القاهرة، 2015، ص 31.

في دولها، وتجاوز متوسط معدل النمو بها (5%) وتطور بنائها التحتية وتحسين مستويات التكوين المهني في صفوف شبابها.([1])

ان افريقيا تمتلك اضافة الى ثقلها الديمغرافي ومواردها الواسعة من الغابات (12%) من مخزون البترول في العالم و (42%) من معدن الذهب و (80) الى (90 %) من الكروم ومعادن مجموعة البلاتين ومساحات شاسعة صالحة للزراعة، من جهة اخرى فان افريقيا تهدف الى رفع حجم تجارتها البينية من(12 %) عام 2012 الى(24 %)عام 2022. وتتطلع افريقيا في المستقبل الى بناء قارة " قارة مندمجة تنعم بالسلام والرفاه" وتحتل المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية.([2])

يأتي الاهتمام التركي بأفريقيا في الوقت الذي اصبحت القارة السمراء في السنوات الاخيرة الواجهة المستقبلية للاستثمار العالمي، اذ تعد احد اسرع عشر اقتصاديات نامية في العالم، وهي تحتاج الى (93) مليار دولار سنوياً لتلبية خططها الاستثمارية في البنية التحتية وصولاً الى العام 2020، واذا كان المتوافر حالياً لدى الحكومات الافريقية فقط نحو (31) مليار دولار، اذاً يكون المطلوب من الاستثمارات الخارجية ان تغطي الباقي والبالغة نحو (62) مليار دولار سنوياً، فضلاً عن ذلك من المتوقع نمو انفاق المستهلكين في افريقيا الى اكثر من(1.4)تريليون دولار بحلول عام 2020. [(3)]

فضلاً عن ذلك تعتقد تركيا ان لها مزايا تفضيلية عن دول اخرى ولعل ابرز هذه التفضيلات ان تركيا ليس لها ماضي استعماري مثل فرنسا وبريطانيا وان هذه الدول رغم استفادتها من ثروات افريقيا لم تنجح في تخفيف معاناة ومشاكل القارة وتقدم تركيا نفسها بشكل مختلف، كما ان هناك عوامل ثقافية ودينية تجمع تركيا بعدد كبير من دول افريقيا، كما ان تركيا هي الاقرب الى افريقيا من روسيا والصين والبرازيل تاريخياً وجغرافياً، وان تركيا هي الدولة الثالثة من حيث تقديم المساعدات الانسانية غير المشروطة في افريقيا، فضلا عن وجود قلق غربي من تصاعد الدور الصيني. كما تركيا هي اكثر حرية من دول اسرائيل وايران بسبب البيئة المعادية نسبياً او المقاطعة والعقوبات ([4])

---

[1] اسماعيل رمضان، مستقبل العلاقات التركية – الافريقية، متاح على الرابط الالكتروني: ص 255،pdf /http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/1099/1

[2] المصدر السابق نفسه، ص 255.

[3] طه عبد الرحمن ساكن، حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب افريقيا نيجيريا نموذجاً، ص 371، pdf، متاح على الرابط الالكتروني: /http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/1112/1

[4] محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق افريقيا الدوافع والمكاسب، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 15 اذار 2015، ص 9.

اما فيما يخص القراءة المستقبلية الممكنة والمحتملة لواقع العلاقات السياسية المتبادلة، فتشير الى نوعاً من الاستمرارية فيما يخص حالة التطور الايجابي لمسار العلاقات السياسية المتبادلة والمضامين المختلفة بين الطرفين، وذلك نظراً لثقل حجم الاستفادة السياسية المحققة له من القارة الافريقية، فأن ثمة مجموعة من الامور التي يجب على تركيا مراعاتها حيال التعامل مع القارة الافريقية، وذلك من اجل تطور نوعاً من العلاقات السياسية الافريقية – التركية المستمرة والمستقرة، والتي تتمثل فيما يلي:- ([1])

1- يجب على تركيا ان يكون لديها طرقاً مختلفة للتعامل مع افريقيا وقضاياها، فأفريقيا ليست واحدة او متطابقة، ومن هنا يصبح الاقتراب الاقليمي بمثابة الالية المحفزة لتحقيق النجاح السياسي لتركيا في افريقيا، ذلك ان القارة الافريقية تعد مقسمة الى نحو خمسة اقاليم متمايزة، استناداً الى الموروث الاستعماري والتركيبة الدينية والاثنية.

2- الاعتماد على الاقتراب القائم على فكرة تطوير العلاقات الثنائية المتبادلة مع القوى الاقليمية الرئيسية في أطار كل اقليم فرعي في افريقيا، من قبيل اثيوبيا في الشرق، وجنوب افريقيا في الجنوب، ونيجيريا في الغرب، وجمهورية الكنغو الديمقراطية في الوسط، ومصر في الشمال، فكليما عززت تركيا من هذا النمط من العلاقات السياسية ساعدها ذلك تطوير انماط تعاونية مستقرة ومستمرة مع باقي دول الاقليم الفرعي.

3- مراعاة الخلفيات الاستعمارية المتفاوتة للدول الافريقية كل على حدة، اذ انها تلعب دوراً حاسماً في السياسات الافريقية، انطلاقاً من تأثير الخلفية الاستعمارية على نمط وطريقة التفكير واقتراب التعامل مع القضايا المختلفة.

4- الاستمرار في تعزيز العلاقات التركية على المستوى السياسي المؤسسي مع القارة الافريقية، بحيث تمد لكي تشمل على تقوية الصلات مع كافة المؤسسات القارية والاقليمية الفرعية القائمة، ومنها النيباد والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وجماعة التنمية لدول الجنوب الافريقي، والهيئة الحكومية للتنمية وغيرها.

5- يتعين ان يكون للسياسة التركية اليات عالمية، قائمة على المتابعة او المشاركة في اطار التنظيمات القارية البينية، من قبيل منتدى الحوار بين جنوب افريقيا والهند والبرازيل.

[1] محمود زكريا محمود إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 32

6- تفادى التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون السياسة الداخلية للدول الافريقية، اذ ان ذلك ينطوي على تكوين نوعاً من المدركات السلبية حيال التوجهات والسلوكيات التركية، الامر الذي يقود لخلق حواجز نفسية لدى الافارقة حيال تعامل تركيا مع افريقيا وقضاياها.

رغم الجهود التي بذلتها تركيا من اجل تحسين وبناء علاقات ثابتة مع افريقيا الا انها ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تشكل قيداً على علاقاتها الافريقية بصفة عامة وبدولتي اثيوبيا والصومال والقرن الافريقي بصفة خاصة، ومن اهم هذه التحديات: ([1])

أ- حالة التنافس الحاد والاستقطاب الاقليمي والدولي على القارة الافريقية ومواردها.

ب- كذلك مدى قبول الانظمة الافريقية الحاكمة في مناطق الصراع والتوتر بهذا التدخل السلمي او حتى الوساطة، فهذه الانظمة التي غالباً ما تتصف بالاستبداد قد ترفض التدخل التركي الذي ينحاز للشعوب.

ت- التهديدات المتنامية من قبل المنظمات الاسلامية المسلحة التي تنتهج العنف وتتبع القاعدة وداعش والتي ترفض فقط التدخل التركي، بل ترفض الوجود التركي الدبلوماسي في افريقيا.

ث- تعاني بعض مناطق شرق افريقيا من مشاكل ادارية وامنية مثل تنامي نشاطات حركات موصوفة بالإرهاب مثل بوكو حرام او الشباب، مما يهدد مصالح تركيا.

ج- تزايد الحديث عن التكامل الافريقي يدعو لتقوية العلاقات الافريقية – الافريقية خاصة في المجال الاقتصادي وبروز قوى داخل القارة مثل نيجيريا وجنوب افريقيا في هذا المجال ربما يقلل من فرص انقرة.

الخاتمة:-

ان التوجه التركي الى القارة الافريقية، وان كان يستهدف المصالح التركية تطبيقاً للمنطق الحاكم في مجال العلاقات الدولية، ان المصلحة هي المحرك الرئيسي والدافع الاساسي لتوجهات الدول, الا انها تدرك بأن هذه المصالح لا يمكن ان تحقق او يستمر تحققها دون ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاطراف الأخرى، المتفاعلة معها, فكانت ان قدمت صورة لطبيعة توجهاتها حاولت من خلالها بعث

[1] جوزيف رامز امين، العلاقات التركية مع دول القرن الافريقي، مصدر سبق ذكره، ص – ص 52 – 53. كذلك ينظر: بدر حسن شافعي، تركيا ومعضلة الامن في افريقيا، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 21 كانون الاول 2015، ص – ص 5 – 6.

رسالة تطمين الى دول القارة بأن نهجها يختلف عن نهج الاخرين الساعين الى اقتناص الفرص، واستغلال الشعوب، والاستفادة من موارد وثروات بلادهم دون ان يعود ذلك بالنفع عليهم، ويتكرر اليوم في ضل ممارسات الاستعمار الجديد الذي تجسده السياسة الامريكية والاوروبية في تعاملها مع دول العالم المختلفة ليس فقط في القارة الافريقية، وانما في مناطق اخرى كما هو الحال في العراق وليبيا.

في حين ترتكز التوجهات التركية في القارة السمراء بنسبة كبيرة عن المساعدات التنموية والانسانية كما هو الحال في الصومال، فضلاً عن الدور الاكثر تاثيراً الذي بدأت تركيا توظفه والمتمثل في البعد الديني، فقد كان لاستضافة تركيا الاجتماعين الاول والثاني للقيادات الدينية الافريقية عامي 2006 و 2011 اثراً كبيرا في نجاح السياسة التركية في الوصول الى الشعوب الافريقية من خلال دورها في بناء المساجد والاهتمام بالتعليم الديني. كما ان العلاقات التركية الافريقية يمكن ان تتطور اكثر في كافة المجالات بناء على المشتركات في العلاقات والتضامن الافريقي والاسيوي في مقابل الهيمنة الامريكية والاوربية. وان ان العلاقات بين افريقيا وتركيا قد افادت الشعبين على التغلب على الصعاب التي تعترض نمو وتقدم الجانبين في مجالات حيوية كالطاقة والنقل وتكنولوجيا الاعلام والاتصال والبنى التحتية الاساسية. ان افريقيا وتركيا مطالبتان بتعميق وتنويع تعاونهما في مختلف المجالات من اجل تعزيز علاقات شراكة تعود بالنفع على الجانبين. وعليه ان العلاقات التركية الافريقية تسير الى الافضل بحكم الاهتمام المتعاظم من الطرفين في زيادة التواجد الدبلوماسي والقنصلي.